

وعند البعض يجوز الكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر الرواية
عنه يجوز عن أربع تسليمات على أن الزيادة على الثقات
بتسليمة واحدة بكرة ووجه الصحيح أنه جمع المقروق
ولم يخل بشئ والتقصان بسبب الكراهة لا يرجع إلى الأثر
فصح الآراء وعندنا يقع الكل عن تسليمين بناء على
أن الزيادة على الأربع بتسليمة واحدة بكرة عندها
وقول المصنف ولا بكرة لأنه أحسن مخالف لما ذكره في الأثر
وغيرها أنه بكرة والكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم
يكن فيها اتباع سنته وهو المراد بخلافه أفضل الأعمال
احتمالها ولم يبرأ وأنه عليه السلام زاد على ثمان تسليمات
واحدة فلا يكون فيها اتباع سنته فيكون مكرهًا
وإن كان مشتقا وهذا هو الأصل فكم من فعل كثير يزيد
نوابه بما فيه من اتباع السنة على فعل أشق منه يتبعها
لخوفه عن الاتباع نعم إذا وجد الاتباع في كلا الفعلين
فلا شق أفضل كما في الأربع بتسليمة وتسليمتين على ما
عرف ولولم يقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد لم
يجز إلا عن تسليمة واحدة عند ابن حنيفة وابن يوسف
وأما عند محمد وزفر فلا يجوز عن تسليمة أيضا بل يفسد
على ما مر من أن ترك المقعدة على الركعتين من النفل فيما
إذا صلى أربعًا يفسده فكذلك ما زاد على الأربع وإذا شكوا
في الآراء والقوم في أنهم هل صلوا تسليمة ثمان
عشر ركعة أو عشر تسليمات ففيه أي في حكم هذا الشكل
اختلاف بين المشايخ قالوا يصلون بتسليمة أخرى
جماعة لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما كرهه إذا
تفتت أنها زيادة وهذا ليست متيقنة لاحتمال

انها تراويح

انها تراويح فلا بكرة وقال بعضهم يوترون ولا يصلون
تسليمة أخرى احترازًا عن الزيادة على التراويح بالجماعة
والصحيح أنهم يصلون بتسليمة أخرى ضمن يصلون
معنى يكون فعده بالباء أي يكون التراويح شيئًا يصل
ركعتين فرادي للاختصاص في الموضوعين كحال التراويح
ببقيتين والاحتراز عن التفضل لا يرد عليها بالجماعة هذا
إذا اتفق الكل على الشك فإن اختلفوا وكان الإمام
مع بعضهم رجع إذا ادعى كل فريق اليقين وكذا إذا كان
الإمام وحده في طريق وهو متيقن عمل بما عنده ولا
يلتفت إلى قول الجماعة وإن شك عمل بقوله وإن اختلف
القوم ولم يكن للإمام يقين يأخذ بقول من هو صواب
عنده وإن لم يترجح عنده صدق أحد الفريقين فهو
بمنزلة ما لو شك الجميع أي يصلون ما وقع فيه الاختلاف
فرادي **شبهة** علم من هذه المسئلة أن التراويح
عندنا عشرون ركعة بعشر تسليمات وهو ذهب
الجمهور وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجوا
بعمل أهل المدينة والجمهور ما رواه البيهقي بأسناد صحيح
عن السائب بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر
بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى بنه وفي عهد
الموظاء عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن
يقومون في رمضان ثلاث وعشرين ركعة وفي
المغني عن علي أنه أمر رجلا أن يصلي بهم في رمضان
بعشرين ركعة قال وهذا كالاجماع قال البيهقي في
الثلاثة في حديث ابن عمر رومان هو لوتر لكنه لم يرد
عمر فيكون منقطعًا وهو حجة عندنا وعند مالك

دق

ن